

التوزيع: محدود
E/ESCWA/ENR/1992/11
٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالعربية

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

AUG - 6 1992

LIBRARY & DOCUMENT SECTION



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شعبة الطاقة والموارد الطبيعية

تقرير عن المهمة الاستشارية
«خطة عمل لإعداد خطة قومية للمياه»
الجمهورية العربية السورية
(خلال الفترة من ٦ إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢)

إعداد

عمر جوده
المستشار الإقليمي للمياه

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ESCWA Documents converted to CDs.

CD # 4

Directory Name:

CD4\ENR\92_11

Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11193 , Jordan

92-0395

محتويات التقرير

رقم الصفحة

الموضوع

١	أولاً:- تقدمة
٣	ثانياً:- مقدمة
٥	ثالثاً:- اهداف الخطة
٥	رابعاً:- خصائص ومشكلات قطاع المياه في الجمهورية العربية السورية ..
٧	خامساً:- منهج العمل والمتطلبات الفنية
٩	سادساً:- خطة العمل المقترحة ..
١٢	سابعاً:- أسلوب العمل المقترح ..
١٤	ثامناً:- الاطر والمتطلبات التنظيمية والادارية الالزمة لتنفيذ الخطة ..
١٧	تاسعاً:- تفاصيل خطة العمل في مرحلة التنفيذ ..
١٧	١-٩ انشاء قاعدة المعلومات المائية ..
٢١	٢-٩ مسح وتقييم مصادر المياه السطحية ..
٢٧	٣-٩ مسح وتقييم مصادر المياه الجوفية ..
	٤-٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها
٣٤	على استهلاك واحتياجات المياه ..
	٥-٩ استعمالات واحتياجات المياه في الجمهورية
٣٦	العربية السورية ..
٣٧	٦-٩ اعداد الموازنات المائية ..
٣٨	٧-٩ استخلاص الاستراتيجيات والسياسات المائية ..

أولاً:- تقدمه:

بناءً على طلب مديرية الري العامة في وزارة الري في الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣، وبناءً على توجيهاتكم، فقد قام الدكتور عمر جوده - المستشار التقني للمياه في منظمة الاسكان بتنفيذ المهمة الاستشارية المطلوبة خلال الفترة من ٦ آذار إلى ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

وقد اشتملت المهمة على النشاطات التالية:

١- مناقشات مع المسؤولين في وزارة الري وعلى رأسهم الامتداد المهندس بركات الحديد معاون وزير الري، والمهندس عزيز غضبان مدير مديرية الري العامة في الوزارة، ومساعده الدكتور مأمون ملکاني، وكذلك الدكتور جميل فلوح - مدير مديرية الري العامة. وقد تم من خلال هذه اللقاءات والمناقشات التعرف على الاهداف المتوقعة للمهمة الاستشارية وكذلك أهداف الخطة القومية للمياه المطلوب اعدادها.

٢- مراجعة أهم تقارير الدراسات المائية السابقة والمتعلقة بمختلف الأحوال المائية في القطر وهي:

- حوض اليرموك،
- حوض دمشق،
- حوض البدية،
- حوض العاصي،
- حوض الساحل،
- حوض الفرات،
- حوض الجزيرة والخابور

وقد انجزت معظم هذه الدراسة خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٦ من قبل خبراء من الاتحاد السوفيتي وبمشاركة متواضعة من الكوادر المحلية. ونظرًا لضعف قاعدة المعلومات الأساسية حين تنفيذ هذه الدراسات وخاصة الاقدم منها، فقد اعتمدت فرضيات عديدة في تقييم مصادر المياه وخاصة الجوفية منها. كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تطورت بدرجة كبيرة منذ انجاز تلك الدراسات، الأمر الذي أحدث تغيرات كبيرة على نمط وحجم الاستثمارات والاستهلاك المائي في مختلف الأحواض المائية. مما يستدعي اجراء بعض التحديث على هذه المعلومات والدراسات حيثما يستدعي الامر. كما أن الاحتياجات المائية لمختلف الاستعمالات قد ازدادت بدرجة كبيرة، مما أخل بالموازنة المائية في مختلف الأحواض. اضافة الى الخلل الحاصل في التوزيع الجغرافي للسكان ومصادر المياه. الامر الذي يستدعي وضع الخطط المتكاملة وال شاملة لتطوير واستثمار الموارد المائية المتوفرة بما يلبي هذه الاحتياجات.

٣- مراجعة الوضع المائي الحالي من حيث الاستعمالات والمصادر المائية.

٤- التعرف على الوضع الاداري والتنظيمي لقطاع المياه.

وبناءً على ذلك تم تحديد أهداف المهمة الاستشارية ليشمل وضع الخطوط العريضة وخطوة عمل مناسبة لاعداد خطة قومية للمياه على مستوى القطر آخذين بالاعتبار الموارد المائية المتوفرة والممكنة والاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في قطاعات الشرب والري والصناعة، وهذه الأهداف هي:

١- تقييم المعلومات المائية المتوفرة من حيث درجة ملائمتها وكفايتها لاعداد الخطة المائية.

٢- تقييم الدراسات الفنية المتوفرة حالياً عن مختلف الأحواض المائية في الجمهورية العربية السورية من خلال مراجعة مبدئية لها.

٣- تقييم احتياجات اعداد الخطة من معلومات أساسية ودراسات فنية وكوادر فنية.

٤- التوصية ببرامج مناسبة لاستيفاء المعلومات المائية والمسوحات الميدانية وكذلك الدراسات الفنية الازمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

٥- وضع خطة عمل مناسبة لتنفيذ اعداد الخطة المائية على أن تشمل الخطوة التفصيلية التي يمكن اتباعها لكافه مراحل الدراسة ابتداء من مرحلة الاعداد وجمع المعلومات وتحليلها واجراء الدراسات الفنية المختلفة ومن ثم الوصول الى الخطة المائية المطلوبة.

إن اعداد هذه الخطة يتطلب برامج عملية لجمع المعلومات واعداد الدراسات الفنية الالازمة . وهذا امر يحتاج الى فترة زمنية طويلة تتراوح ما بين سنتين الى اربع سنوات . كما يحتاج الى كوادر فنية كافية وذات خبرة على مستويات مختلفة . ولذلك فيان المطلوب حاليا كما ورد اعلاه هو وضع الخطوات الالازمة وخطة عمل تفصيلية لاعداد الخطة المطلوبة . أما المتابعة من قبل الاسكوا خلال اعداد الخطة والتنفيذ، فستعتمد على مدى حاجات الكادر الفني المكلف باعداد الخطة وبناء على طلب وزارة الري في الجمهورية العربية السورية .

شانياً:- مقدمة:

ان الزيادة المطردة في الاحتياجات المائية لغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمواجهة الزيادة المطردة في عدد السكان يجعل تحقيق ادارة حكيمة وفعالة لمصادر المياه ملحة وضرورية ، لتأمين توزيع عادل لمصادر المياه للاستعمالات المختلفة . ان الزيادة المطردة في الاحتياجات المائية في ضوء موارد مائية محدودة تفرض محددات كبيرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما تفرض تبني تخطيط منطقي ووضع استراتيجيات عملية لتطوير واستعمالات الموارد المائية .

ويدرك المسؤولون عن قطاع المياه في الجمهورية العربية السورية ان تحقيق الاهداف الوطنية للتنمية يعتمد بشكل كبير على تحقيق سياسات متكاملة لاستخدامات الموارد المائية المتاحة ضمن خطة مائية قومية . ويمكن تحقيق هذا الهدف بتبني منهج عمل واضح يأخذ في الاعتبار كافة النواحي الرئيسية للتخطيط المائي على مستوى القطر بما في ذلك تقييم الموارد المائية المتاحة والاستعمالات الحالية والاحتياجات المستقبلية وامكانات التطوير المستقبلية لموارد المياه . وبشكل خاص تحليل خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وتقييم انعكاساتها على الخطة المائية المقترنة وتحديد أولويات التطوير والاستعمالات المائية وخاصة في حالة عدم كفاية هذه الموارد المائية للاحتياجات ، او اختلال التوازن في التوزيع الجغرافي لموارد المياه والاحتياجات المائية .

وفي ضوء ذلك يتم وضع الاطار العام والخطوات العملية لاعداد الخطة القومية للمياه في سوريا. ونظرًا لمحددات رئيسية تتعلق بدرجة كفاية وملائمة المعلومات المائية فإنه لا بد من اعتماد هذه المعلومات المتوفرة والتي يمكن توفيرها في المراحل الاولى لاعداد الخطة مع قدر معمول من التقديرات والافتراضات الضرورية للوصول إلى استنتاجات محددة ومقبولة بالنسبة لمصادر المياه والاحتياجات، ومن ثم وضع توصيات لبرنامج تخصيم الموارد المائية على الاستعمالات المختلفة على مستوى القطر. والتي مستساعدة على اتخاذ وتبني القرارات اللازمة والمناسبة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المائية لتحقيق الاستثمار الأمثل لموارد المياه. وفي الوقت نفسه وضع الملامح العامة لمشاريع تطوير الموارد المائية التي يجب ان يتم تنفيذها ضمن هذه الاستراتيجيات.

ويهدف هذا التقرير إلى وضع تصور وخطوات العمل الضرورية التي ستؤدي في النهاية إلى اعداد الخطة القومية للمياه خلال السنوات القليلة القادمة. وسوف تشمل خطة العمل المقترحة على النشاطات الفنية المكتبية والميدانية التي يلزم تنفيذها، وكذلك الترتيبات التنظيمية والإدارية اللازم اتخاذها لتسهيل تنفيذ مشروع الخطة المائية وكذلك تأسيس بنك للمعلومات المائية التي ستعتمد عليها الخطة بحيث تبقى هذه المعلومات قابلة للتحديث والمراجعة الدورية في المستقبل.

ويجب اعتبار الخطة المائية المقترحة بعد انجازها خطوة أولى على هذا الطريق، وخاصة في ضوء المحددات القائمة على درجة كفاية وملائمة المعلومات المتوفرة، وكذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. على أن يتم مراجعة وتحديث دوري لهذه الخطة كل خمسة سنوات من قبل نفس الفريق الذي شارك في اعداد الأولى لها.

ويجب ان تتفق أهداف الخطة المائية المقترحة وأهداف الحكومة في تحقيق ادارة مناسبة وفعالة لموارد المياه واستخداماتها في القطر العربي السوري، بما يتلائم مع الاحتياجات المائية المستقبلية. وفي ضوء هذه الاهداف يتم تحديد أهداف الخطة وخصائصها والمحددات والمشاكل التي يمكن ان تتعارض طريقها. ومتطلبات التنفيذ بما فيها المتطلبات الفنية والمالية والتنظيمية.

ثالثاً: أهداف الخطة القومية للمياه

يمكن إيجاز أهداف الخطة القومية فيما يلي:

- ١- تقييم وتأكيد مصادر المياه المتاحة، الجوفية والسطحية، التقليدية وغير التقليدية، أماكنها وامكاناتها وخصائصها ومتطلبات تطويرها واستثمارها والمحددات المتوقعة على تطويرها.
- ٢- تقييم الاستعمالات الحالية والاحتياجات المستقبلية للمياه لمختلف القطاعات.
- ٣- ضمان استثمار هذه الموارد المتاحة بشكل اقتصادي وبأسلوب ونمط يفسر باحتياجات القطاعات المختلفة ضمن إطار خطة قومية شاملة ومتكاملة.
- ٤- إنشاء قاعدة معلومات مائية قابلة للتحديث كلما استجابت المعلومات والمعطيات.
- ٥- تدريب الكوادر الفنية ليكون بمقدورهم مستقبلاً تحديث الخطة كلما تطلب الظروف ذلك.

رابعاً: خصائص ومشكلات قطاع المياه

يجب التمييز في بحثنا لمشاكل المياه بين المشاكل الناجمة عن تطوير واستغلال المصادر المائية من قبل الإنسان والمحددات الطبيعية المفروضة علينا والمتعلقة بهذه المصادر والتي تعتبر من خصائصها ويصعب تغييرها أو التدخل فيها. ومن هذه المحددات ما يلي:

- ١- بالنسبة للمياه الجوفية فالمحددات لاستغلالها يمكن أن تنشأ عن الخصائص التالية:
 - معدل التغذية السنوية للخزان الجوفي من مياه الأمطار، ان وجست علما بأن هناك الكثير من الاحوال المائية في دول المنطقة لا تتلقى حالياً اية تغذية ذات أهمية وهي بذلك مياه مخزونة غير متعددة اثبه بمخزون البترول أو أي خامات معدنية أخرى. ويحدد معدل التغذية السنوية للمياه الجوفية المعدل الامن والممكن لاستخراج المياه الجوفية دون أن ينضب الخزان الجوفي.

- حجم الخزان الجوفي للمياه، حيث يحدد ذلك في حالة تطويره سنوات الاستفادة منه ومعدل الاستخراج السنوي المسموح به،
 - نوعية المياه الطبيعية وصلاحيتها لمختلف الاستعمالات،
 - الاعماق التي تتواجد بها المياه الجوفية ومستويات الضغ فيها،
 - التوزيع الجغرافي لحواضر المياه الجوفية وبعدها عن موقع الاحتياجات والاستهلاك،
 - الخصائص الهيدروليكية للخزانات الجوفية من حيث القدرة التخزينية والتوصيلية للمياه وانتاجية الآبار منها،
- ٢- بالنسبة للمياه السطحية فالمحددة تتعلق فيما يلي:

- معدلات الأمطار الشهرية والسنوية وتوزيعها زماناً ومكاناً،
- معدلات الجريان في الأودية والأنهار وتوزيعها زماناً ومكاناً،
- تكرار فترات الجفاف،
- نوعية المياه في هذه المصادر وتفيرها مع الزمن.

وبالنسبة لسوريا فإنه يمكن تلخيص خصائص مشكلات قطاع المياه فيما يلي:

- ١- غياب سياسة مائية ثابتة توضح أولويات استخدامات المياه في ضوء احتياجات القطاعات المختلفة واحتلال التوازن المائي في الأحواض المائية المختلفة فيما يتعلق بمناطق العجز والوفر المائي.
- ٢- عدم كفاية وملائمة المعلومات الفنية حول موارد المياه واستعمالاتها المختلفة.

- ٣- عدم توفر دراسات فنية تفصيلية محدثة عن امكانات أحواض المياه الجوفية بشكل خاص.
 - ٤- عدم توفير كوادر فنية ذات تأهيل علمي مناسب وخبرة عملية كافية للقيام بمتابعة واعداد وتحديث الدراسات الفنية بشكل مستمر. وينطبق هذا على مختلف المستويات ابتداء من جامع المعلومات الميدانية الى الفنيين المطلوبين لتحليل وتقدير وتوثيق هذه المعلومات، وووضهمما موضع الاستفادة المباشرة. كما ينطبق على جهاز الوزارة المركزي وادارات الاحواض المائية المختلفة.
 - ٥- عدم توفر جهاز مركزي بالخبرة الفنية الالزمة في مجال تخطيط ومتابعة برامج دراسات المياه وخطط تطويرها واستثمارها.
 - ٦- ضعف التنسيق والعلاقة بين الجهاز المركزي في الوزارة وادارات المياه في المحافظات وأحواض المياه المختلفة. وينطبق هذا حتى على اضعف المستويات في مجال تبادل المعلومات وايصالها من المحافظات الى المركز.
 - ٧- عدم توفر نظام موحد لجمع وتحليل وتوثيق المعلومات المائية على شكل نشرات دورية تسهل توزيعها وايصالها الى مختلف الجهات التي يمكنها الاستفادة من هذه المعلومات.
 - ٨- ضعف تنفيذ التشريعات المائية القائمة وخاصة فيما يتعلق بأسفلال المياه الجوفية من قبل القطاع الخاص من حيث منع تراخيص حفر الابار وضبط كميات الاستخراج منها، وجمع المعلومات الفنية عن هذه الابار.
- خامساً:- منهج العمل والمتطلبات الفنية لمشروع الخطة:**
- يشمل منهج العمل انجاز الاعمال الفنية الرئيسية التالية:
- ١- جمع ومراجعة الدراسات الفنية السابقة عن مختلف الاحواض المائية من قبل الجهاز الفني للخطة للوقوف على تفاصيل هذه الدراسات وأوجه القوة والضعف فيها لتكون اساس الانطلاق لاعداد الخطة المائية المطلوبة، ومدى الاعتمادية والثقة بالاستنتاجات التي خلصت اليها هذه الدراسات وخاصة في ضوء العجز في المعلومات المائية الاساسية التي اعتمدت لها تلك الدراسات. كما يجب ان تخليص هذه المراجعة الى تقييم لاساليب والطرق العملية المتبعة في تلك الدراسات ومدى ملاءمتها للاستفادة منها خلال تنفيذ الخطة.

- ٢- مراجعة المعلومات المائية المتوفرة حالياً وتقييم مدى ملائمتها وكفايتها لاعداد الخطة وتنفيذ الدراسات الفنية التي ستشملها الخطة. ومن ثم تقييم المعلومات الاضافية المطلوبة ووضع برامج مناسبة لجمعها ميدانياً، من خلال تحديث وتكثيف محطات الرصد المائي في مختلف الاحواض المائية، على ان يشمل ذلك تقييم الاحتياجات من اجهزة وأعمال لتحديث شبكات الرصد المختلفة ووضع برامج لالية مسحات ميدانية أخرى.
- ٣- حصر كافة مشاريع المياه في القطر بما في ذلك مشاريع التزويد المائي وتقييم طاقاتها وأدائها، وعلى ان يشمل هذا المسح مشاريع تنقية المياه العادمة واعادة استعمالها. ويجب ان يشمل ذلك أيضاً التنبؤ بطبقاتها الانتاجية والتزويدية على المدى المتوسط والبعيد بافتراض توفر اعمال الصيانة المطلوبة دائمًا وطوال عمر هذه المشاريع.
- ٤- مسح وتقييم الاستعمالات المائية الحالية لمختلف القطاعات المدنية والريفية والزراعية والصناعية مع تحديد مصادر التزويد المائي لهذه القطاعات، وتقييم أداء هذه المصادر في الوضع الحالي وعلى المدى المتوسط وال قريب.
- ٥- تأسيس بنك المعلومات المائية باستخدام الحاسوب.
- ٦- درامة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطر وخاصة الزراعة والصناعة منها وانعكاساتها على الاحتياجات المائية المستقبلية.
- ٧- تقدير الاحتياجات المائية المستقبلية لمختلف القطاعات في القطر ولكل محافظة او حوض مائي على حدة.
- ٨- اعتماداً على المعلومات المتوفرة حالياً، حصر طاقة الموارد المائية الفير مستفلاة حتى الان وتقييم الطاقة الانتاجية لها على المدى المتوسط والبعيد وكذلك درامة متطلبات تطوير هذه المصادر.
- ٩- تقييم الاجراءات الادارية والتشريعية المتتبعة لادارة وضبط استعمالات المياه وخاصة فيما يتعلق بتلوث واستنزاف موارد المياه.

١٠- اعتماداً على التقديرات المتوفرة لمصادر المياه واحتياجات المياه المستقبلية، وضع الملامح الرئيسية لمشاريع المياه المقترحة مع تحديد أولوياتها وتقدير للبرنامج الزمني لتنفيذها وזמן الاحتياج لها.

١١- وضع التقارير النهائية للخطة القومية للمياه على أن تشمل تقارير الدراسات الفنية وملحق مفصلة بالمعلومات المائية.

مادماً:- خطة العمل المقترحة:

من أجل تخطي المشاكل والمعوقات التي تم إيجازها مسبقاً لقطاع المياه، ولكي يتتسن تحقيق أهداف مشروع الخطة المائية، فإنه لا بد من اعطاء قطاع المياه في القطر السوري أهمية خاصة وأولوية في الدعم، وكذلك لا بد من اتخاذ اجراءات مناسبة وسريعة من أجل البدء في مشروع الخطة، وتأسيس اللجان التنسيقية الرئيسية الملزمة لكافة الأطراف المعنية بقطاع مصادر المياه واستخداماتها للتعاون الایجابي والبناء، وكذلك اتخاذ الاجراءات التنظيمية المناسبة والضرورية من أجل انجاز هذه الخطة.

ويمكن تجزئة منهج عمل الخطة القومية للمياه إلى مرحلتين رئيسيتين كما

يليه:

المرحلة الاولى: مرحلة الاعداد وتشمل تشكيل فريق العمل وتأسيس لجان التنسيق وضباط الارتباط في المحافظات وامداد التعليمات المتعلقة بتعاون كافة الأطراف المعنية وتقييم الاحتياجات الإضافية بالنسبة للكادر الفني في كل من ادارات المحافظات والمركز وكذلك تقييم الاحتياجات الى استشارات خارجية، وفي النهاية وضع موازنة تقديرية لسنوات تنفيذ الخطة. وتشمل هذه الخطة تبادل الزيارات الميدانية بين المركز والمحافظات من أجل التشاور والتنسيق حول احتياجات ومتطلبات العمل وافضل الطرق لتحقيق التعاون فيما بينها.

كما تشمل هذه المرحلة الاعدادية حصر مصادر المعلومات وبرامج جمعها وكذلك
كافة تقارير الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشروع الخطة والخرائط المتوفرة
والمطلوبة وغيرها من المستلزمات.

ويتوقع أن تستمر هذه المرحلة مدة شهرين، على أن يتم توثيق كافة النتائج
والمعلومات والقرارات التي يتم التوصل إليها في تقرير اداري يبين مساهمات
والالتزامات الاطراف المختلفة إضافة إلى النشاطات المختلفة الخامسة بهذه المرحلة.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ، وتقسم إلى جزئين:

١- الجزء الأول: وتشمل النشاطات التالية وتستمر لمدة ستة أشهر على الأقل
حسب الجهد المكرس للعمل.

المعلومات المائية:

(أ) جمع كافة المعلومات المتوفرة في مختلف المؤسسات والمحافظات
وتنسيتها في ملفات خاصة؛

(ب) تقييم المعلومات المتوفرة من حيث مدى كفايتها وملائمتها لاعداد
الدراسات المطلوبة وتنفيذ الخطة المائية؛

(ج) وضع خطة عمل لاستكمال المعلومات الناقصة من خلال تكثيف وتوسيع
برامج المعلومات المائية ومحطات الرصد المائي، على أن تشمل
هذه الخطة:

- نوع المعلومات المطلوبة،
- كيفية الحصول عليها،
- المسوحات الميدانية المطلوبة لجمعها،
- شبكات الرصد المائي الإضافية وتلك التي يمكن اصلاحها
واعادة تشغيلها،
- دورية تكرار جمع المعلومات المائية المتغيرة مع الزمن،
- الكوادر الفنية واجهزة الرصد اللازمة.

(د) تصميم برامج الحاسوب واعداد النماذج الخاصة بجمع وادخال
المعلومات المائية؛

الدراسات الفنية:

- (هـ) مراجعة الدراسات الفنية المائية وتقديرها لمعرفة مدى استمرار صلاحيتها والاستفادة منها ومن أساليب البحث المتتبعة فيها حيثما وجدت مناسبة وكذلك المعلومات الأساسية المعتمدة فيها؛
- (و) دراسة امكانية تحديث الدراسات الممكن تحديثها؛
- (ز) وضع برامج للدراسات الفنية المطلوب اعدادها ضمن برنامج اعداد الخطة المائية، بما في ذلك احتياجات هذه الدراسات من حيث الزمن والمعلومات الأساسية والكواadr الفنية المطلوبة والمساعدة الأجنبية المطلوبة في هذه الدراسات؛
- (ح) اعداد تقرير مبدئي عن تقدم العمل مرفقاً معه ملخص بكافة المعلومات المتوفرة اضافة الى تفصيل برامج جمع المعلومات الإضافية والدراسات الفنية المطلوبة وكذلك معلومات عن كافة البنود الواردة ضمن خطة عمل هذه المرحلة.

٢- الجزء الثاني:

وتشمل النشاطات التالية ويمكن أن تحتاج إلى مدة ٢٨ شهراً:

- (ا) تنفيذ برامج جمع المعلومات الإضافية المطلوبة واجراء المسوحات الميدانية المشار إليها في المرحلة الأولى؛
- (ب) البدء بإدخال المعلومات المائية في بنك المعلومات في الحاسوب؛
- (ج) البدء بإدخال المعلومات المختلفة الأخرى كالزراعية والاقتصادية والصناعية؛
- (د) اجراء الدراسات الفنية المطلوبة والمفصلة في المرحلة الأولى، بما في ذلك اعداد الخرائط والمخططات المائية الازمة؛

- (ه) مراجعة وتقدير التشريعات المائية المعمول بها حالياً واتخاذ التوصيات الضرورية بشأنها؛
- (و) اجراء الدراسات الاقتصادية الالزامية لتقدير المشاريع المائية المنبثقة عن الخطة؛
- (ز) تقييم النواحي البيئية المتعلقة بهذه المشاريع؛
- (ح) اعداد التقرير النهائي للخطة القومية وتبين الاشكال من (٥-٦) تتبع النشاطات المختلفة في مرحلة تنفيذ الخطة؛
- ويتطلب تنفيذ هذه المراحل وخاصة المرحلة الثانية قدرأً كبيراً من الخبرة والقدرة الفنية في مختلف نواحي مصادر المياه واستعمالاتها.

وتبيّن الفصول التالية من هذا التقرير تفاصيل خطة العمل المقترحة. ونظراً لاعتماد نتائج الخطة القومية للمياه على مدى ملائحة المعلومات المائية المستخدمة في الدراسة، فقد تم التركيز على برامج جمع ورصد المعلومات المائية المطلوبة لاعداد الخطة، وكذلك ضرورة انشاء قاعدة المعلومات المائية، (بنك المعلومات)، ومن ثم مسح وتقدير مصادر المياه الجوفية والسطحية، وجمع معلومات عن الاستعمالات والاحتياجات المائية، واخيراً وضع الخطط المائية تبعاً لذلك.

سابعاً:- املوب تنفيذ الخطة:

ان التخطيط المائي على مستوى القطر يكون ممكناً اذا استطعنا تقديم اجابات مرضية للامثلة التالية:

- ما هي كمية ونوعية المياه الممكن توفيرها على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟
- ما هي الامتناعات الحالية للمياه في مختلف القطاعات؟ وما هي الاحتياجات المائية المتوقعة لهذه القطاعات على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟

- الى أي مدى يمكن لمصادر المياه المتاحة أن تغطي بهذه الاحتياجات؟

وسيتبع أسلوب الدراسة لاعداد الخطة القومية للمياه الخطوات الرئيسية التالية:

- ١- حصر مصادر المياه وتقييمها كمًّا ونوعًّا وتوزيعها الجغرافي ودراسة امكانية وطرق تطويرها واستثمارها.
- ٢- تحديد الاستعمالات الحالية للمياه والاحتياجات المستقبلية لمختلف القطاعات وفي مختلف الاحوال المائية والمحافظات.
- ٣- تقسيم البلاد الى وحدات مائية مناسبة اعتماداً على خصائص مصادر المياه الجوفية والسطحية والاستعمالات المائية فيها.
- ٤- اعتماداً على مصادر المياه المتاحة والاحتياجات المائية في كل وحدة او حوض او منطقة تنظيمية، حساب الموازنات المائية لهذه المناطق.
- ٥- واعتماداً على تفسير نتائج الموازنات المائية، وضع الاستراتيجيات والسياسات المائية شاملة للمشاريع المطلوب تنفيذها وخطة عمل زمنية ومبئية لتنفيذ هذه المشاريع.

ان منهج العمل التخطيطي هذا والمعتمد على تحليل وضع الاحتياجات والتزويد المائي ومقارنة هذين العنصرين الرئيسيين يمكن ان يؤدي الى استنتاجات هامة لمواجهة الاحتياجات المائية مثل:

- ضرورة استكشاف وتطوير مصادر مائية جديدة.
- الحاجة الى مشاريع نقل المياه ما بين الاحوال المائية والمحافظات.
- اعادة النظر في تمويل التزويد المائي وتخفيض الحجم لقطاعات الشرب والري والصناعة ورسم الاولويات.
- ضبط معدلات الاستهلاك في هذه القطاعات وتبني استراتيجيات خاصة بتنمية، وترشيد الاستهلاك.
- اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتقييم البديل المختلفة لمثل هذه الاستراتيجيات ومدى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث أن المعلومات المائية المتوفرة حالياً والدراسات الفنية السابقة المتعلقة بموارد المياه واستعمالاتها مستشكل حجر الاساس لاعداد الخطة المائية، فإن مراجعة هذه المعلومات والدراسات وتقييمها هي عملية ضرورية هامة يجب أن تتم في المراحل الاولى للمشروع.

وتهدف هذه المراجعات الى ما يلي:

- ١- تقييم المعلومات المتوفرة حالياً ودرجة ملاءمتها وكفايتها لتحقيق أهداف الخطة.
- ٢- تقييم احتياجات الخطة من المعلومات الاضافية.
- ٣- تقييم أسلوب الدراسة والبحث المتبع.
- ٤- تقييم النتائج والتوصيات لهذه الدراسات لمعرفة مدى الاستفادة منها.

شامناً:- الاطر والمتطلبات التنظيمية والادارية لتنفيذ الخطة:

لا بد من التذكير بأن اعداد الخطة القومية للمياه والمدة الازمة لتنفيذها يعتمد بشكل كبير على مدى الدعم الذي يخص تحقيق هذا العمل، وخاصة فيما يتعلق بالامكانيات المالية والفنية المتوفرة. وفي هذا المجال يلزم توفير ما يلي:

- ١- تعيين جهاز فني واداري دائم لتنفيذ النشاطات المختلفة في خطة العمل على أن يشمل التخصصات التالية:
 - مديرآ للمشروع ذو خبرة في مجال التخطيط والادارة لمشاريع المياه.
 - خبير مياه جوفية ذو تأهيل أكاديمي وخبرة عملية مناسبين.
 - إخصائيين مياه جوفية (واحد لكل حوض مائي) للعمل تحت اشراف خبير المياه الجوفية.

- خبير مياه مطحية ذو تأهيل أكاديمي وخبرة عملية مناسبين.
- إخصائيين مياه مطحية للعمل تحت اشراف الخبير (٣-٢).
- فنيين للمساعدة في جمع وتوثيق المعلومات المائية (اثنين لكل حوض من المياه الجوفية والسطحية) . وذلك لتنفيذ برامج جمع المعلومات بـإشراف مشترك للمركز والمحافظات.
- خبير مياه ذو خبرة في مشاريع التزويد المائي.
- مهندس زراعي/ري.
- إخصائي وفنيين في أنظمة الحاسوب للعمل في إنشاء قاعدة المعلومات (بنك المعلومات المائية).
- خبير اقتصادي بدوام جزئي وخاصة في المراحل الأخيرة من المشروع ذو خبرة في مشاريع المياه.
- مساعد اداري لمدير المشروع.
- ضباط ارتباط في ادارات المحافظات والاحواض المائية المختلفة.
- جهاز مساعد لضباط الارتباط في المحافظات يشمل مختصين في المياه الجوفية والمياه السطحية واستعمالات المياه اضافة الى فنيين لجمع وتنسيق المعلومات.
- سكرتارية، طباعة، مiarات، سواليين، ومراسل.
- تأسيس لجنة تنسيق وطنية عليا من معاوني الوزراء أو المدراء العامين للمؤسسات الحكومية العاملة في قطاع المياه لضمان التعاون التام بين هذه المؤسسات وفريق الخطة القومية للمياه على أن يرأس هذه اللجنة معاون وزير الري.

- ٣- تأسيس لجنة تنسيق فنية من مدراء المحافظات أو ضباط الارتباط في هذه المحافظات لتدارس احتياجات الخطة من المعلومات والدراسات الفنية، وضمان سير وفيق المعلومات من المحافظات الى الجهاز الفني في المركز. ويرأس هذه اللجنة مدير مشروع الخطة القومية للمياه.
- ٤- تأمين مكاتب مجهزة بكافة لوازمنها المكتبية من أجهزة حاسوب وماكنة تصوير وثائق والات طابعة وغيرها، على أن تتسع هذه المكاتب لمعدل يتراوح من ٢٠ الى ٤٥ شخصاً، بما في ذلك الجهاز المختبر بإنشاء بنك المعلومات المائية.
- ٥- تقييم مدى توفر الكوادر الفنية المطلوب في مختلف المؤسسات والمديريات، وتحديد مدى الاحتياجات لخبرات اضافية محلية أو أجنبية. ويمكن انتداب بعض المختصين من ذوي الكفاءة للعمل مع الفريق من مؤسسات أخرى.
- ٦- تخصيص الموارز الضرورية لدعم الجهاز الفني العامل في تنفيذ الخطة وتأمين اللوازم الضرورية للعمل بما في ذلك أجهزة الرصد الميدانية وانشاء محطات رصد جديدة حسب الحاجة.
- ٧- تقوم لجنة التنسيق العليا بامداد التعليمات الضرورية لكافة المؤسسات المعنية لتزويد فريق العمل بكافة ما يتتوفر لديهم من المعلومات المائية حسب الطلب.
- ٨- خلق حوافز مادية ومعنوية لاعضاء الفريق.
- ٩- وضع برنامج لتدريب وتأهيل الجهاز الفني للذين شاملاً دورات تدريبية متخصصة في الداخل والخارج، ودراسة مناهج هيدرولوجية خاصة بالتعاون مع الجامعات في قطر.

وسوف يشمل مشروع اعداد الخطة القومية للمياه النشاطات الرئيسية التالية:

- تحديد الاهداف
- تقييم المتطلبات والاحتياجات المائية.
- تقييم المصادر المائية المتاحة والممكنة.
- اتخاذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة.
- تحديد المعايير لاختيار المشاريع المائية المقترحة.
- تأسيس الاطر التنظيمية والادارية والفنية المناسبة لوضع الخطط المائية التفصيلية ومتابعة تنفيذها وادارتها بما يتفق والسياسات والاستراتيجيات المقررة.

تاماً:- تفاصيل خطة العمل في مرحلة التنفيذ:

١-٩ إنشاء قاعدة المعلومات المائية:

- (١) جمع وتوثيق المعلومات المتوفرة حالياً عن مصادر المياه المختلفة واستخداماتها لمختلف الأغراض؛
- (ب) تقييم احتياجات بنك المعلومات من أجهزة وأنظمة تشغيل وكوادر فنية لإنشاء قاعدة المعلومات المائية؛
- (ج) تحديد مسار سير المعلومات من مصادرها المختلفة لغاية ادخالها في الحاسوب؛
- (د) تدقيق وتقييم المعلومات الواردة؛
- (ه) تقييم وتحديث شبكة الرصد المائي الحالية وعمل الصيانة الازمة والدورية لضمان استمرار تشغيلها؛
- (و) تكتيف شبكة الرصد المائي واستحداث محطات جديدة؛
- (ز) وضع برامج مناسبة ومدروسة لجمع المعلومات من حيث نوعيتها ودورية قياساتها من أجل تحقيق الاهداف المنشودة من هذه المعلومات.

وتبيّن الاشكال (٢ - ٥) تتبع النشاطات المختلفة لبرامج جمع المعلومات:

الف:- في مجال المياه الجوفية، يجب توفر عدد من آبار المراقبة لمناسيب المياه الجوفية في كل طبقة مائية وكل حوض مائي جوفي. على أن يتلاءم التوزيع الجغرافي لهذه الآبار مع اتجاه حركة المياه الجوفية ومناطق التفديبة والصرف الطبيعي وكذلك مناطق الضخ الرئيسية. ويجب أن يشمل برنامج جمع معلومات المياه الجوفية ما يلي:

١- بالنسبة للمعلومات الشابطة والتي لا تعتمد على الزمن مثل تفاصيل الآبار والمعلومات الجيولوجية عنها فيمكن جمع هذه المعلومات مرة واحدة من أصحاب الآبار وشركات الحفر التي نفذت العمل والمؤسسات الحكومية الأخرى. ويجب توحيد أوس جمع المعلومات حتى يسهل ادخالها في الحاسوب وذلك بإستخدام نموذج خاص (شكل رقم ٦)، كما يجب عمل ملفات خاصة بآبار كل حوض مائي.

٢- أما بالنسبة للمعلومات المائية المتغيرة مع الزمن مثل مناسيب المياه الجوفية، ونوعية المياه فيها وكثافات الفضح فيجب متابعة قياساتها حسب برنامج دوري مدروس بدقة يتافق مع الهدف من الحصول على هذه المعلومات، فعلى سبيل المثال:

- لدراسة تأثير استعمالات المياه الجوفية للزراعة يجب قيام البارامترات الثلاثة الواردة أعلاه قبل بداية موسم الري وفي نهايته.

- ولدراسة تأثير التنفيذية الجوفية فإنه يجب دراسة سجل مناسيب المياه لعدد من السنوات السابقة وتحديد أفضل فترتين للقياسات حيث يبدأ وينتهي تأثير التنفيذية المائية.

أضف إلى ذلك فإن مراجعة السجلات المتوفرة عن مناسيب المياه الجوفية ونوعيتها خلال السنوات السابقة تعطي فكرة جيدة عن معدلات التغير في هذه البارامترات والاتجاهات الرئيسية لهذا التغيير. وهذا بدوره يساعد في تحديد دورية وفترات القياسات المطلوبة.

كما أنه من المفيد جداً وجود عدد من المسجلات الدائمة الالكترونية لمناسيب المياه الجوفية وخاصة حيث توجد تغيرات يومية وفصلية كبيرة نسبياً. وأضافة إلى هذه السجلات، فإنه لا بد من اختيار عدد من الآبار العامة والخاصة من أجل المراقبة الدورية اليدوية.

ويجب اختيار عدد وموقع آبار المراقبة بحيث تعطي توزيعاً جغرافياً وتفطينية كافية لأحواض المياه الجوفية. وفي حالة وجود أكثر من طبقة مائية في حوض واحد، فإنه يجب أن يكون هناك شبكة رصد مائي مستقلة لكل طبقة على حدة، على أن تكون آبار المراقبة لكل طبقة مختبرة لهذه الطبقة فقط. وفي حالة عدم توفر آبار خاصة تفي بهذا الفرض فإنه لا بد من حفر آبار مراقبة جديدة خاصة بكل طبقة مائية. ويمكن لأسباب اقتصادية حفر هذه الآبار بأقطار صغيرة (٤ - ٦ بوصة)، وتغليفها بأنابيب غلافية بلاستيكية بقطر (٢ - ٤ بوصة).

باء:- وفي مجال رصد المياه السطحية فإنه يلزم توفير محطات قياس لكل من:
الينابيع والأودية والانهار الرئيسية والامطار والتباخر. ولا بد في
هذا المجال من الاستفادة الكاملة من آلية محطات رصد تابعة للمؤسسات
الحكومية الأخرى.

وبالنسبة للينابيع فيجب تصنيفها حسب معدل ونمط الجريان المائي
منها، وأهميتها من حيث الاستعمال، إلى مجموعات حسب دورية القياس
المطلوب عليها. فبعض الينابيع الصغيرة يمكن أن تقام مرة واحدة
أو مرتين في السنة عند أعلى وأدنى تصريف لها. والبعض الآخر يمكن
أن يحتاج إلى قياسات شهرية.

جيم:- أما الانهار الدائمة الجريان فيجب تزويدها بمحطات قياس مزودة
بمسجلات أوتوماتيكية لقياس المياه فيها. ويختلف عدد المواقع
حسب الظروف الهيدرولوجية، كما يلزم إنشاء محطة قياس في الحالات
التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- عند نقطة التجمع الرئيسي للنهر أو الرافد.
- بعد الالتقاء بأي رافد رئيسي إلا إذا كان هناك محطة قياس على
هذا الرافد.
- على كل قناة تحويل للمياه للاستعمالات المختلفة.
- بعد خروج النهر أو الرافد من بحيرة طبيعية أو بحيرة ماء،
وكذلك عن دخوله إليها.
- بعد خروج النهر من منطقة استغلال مباشر من مياه النهر في
مناطق مشاريع الري الرئيسية.

دال: وبالنسبة للأودية الشتوية التي تفيض بمياه الفيضانات خلال فصل الشتاء وبعد فترة ذوبان الثلوج، مثل الأودية في المناطق الصحراوية على سبيل المثال، فيمكن اختيار بعض الأودية الرئيسية وخاصة تلك القادمة من مناطق عالية الامطار نسبياً، وتركيب منشآت بسيطة لقياس منسوب مياه الوادي عند أعلى فيضان، وإذا ما وجد جهاز تسجيل أوتوماتيكي على أحد أو عدد بسيط من الأودية الرئيسية فإنه يمكن انتلاقاً من المعلومات التفصيلية لأحد الوديان الرئيسية استنباط مياه الفيضانات للأودية الأخرى، وذلك نظراً لتشابه الظروف الطوبوغرافية والمناخية في هذه المناطق. ويمكن إنشاء حوض هيدرولوجي اختباري في كل حوض مجهز بكلفة الأجهزة اللازمة وذلك لتوفير معلومات يمكن تعميمها على باقي أودية الحوض. ومن الجدير بالذكر أن كافة محطات رصد المياه السطحية خاصة بحاجة إلى أعمال صيانة دورية مستمرة، كما تحتاج زيارات ميدانية بعد كل فيضان لمعالجة آية أشار قد يخلفها الفيضان وكذلك القيام ببعض الاعمال المساحية لمستوى الفيضان من أجل حساب التصريف الأعلى خلال فترة الفيضان وكذلك في عملية معايرة منحنى التصريف لمحطة القياس.

هاء: وبالنسبة لمعلومات الامطار، فإنه بناء على المعلومات والخرائط المتوفرة حالياً يمكن تقييم مناطق وحجم النقص في شبكة الرصد الحالية، وعليه العمل على توسيعها وتكتيفتها لتفطية كافة اتحاد القطر تفطية مناسبة، وخاصة حيث يكون معدل التغير المناخي والطوبوغرافي كبيراً.

وحيث أن غزارة الامطار وليس كميتها فقط ضرورية، فإنه لا بد من إنشاء محطات قياس أوتوماتيكية لخدمة عدة محطات قياس يومية ويدوية حولها ضمن منطقة مناخية متشابهة.

وفي المناطق الصحراوية حيث الظروف المناخية والطوبوغرافية متشابهة إلى حد كبير، وحيث العوامل المطرية محدودة الزمن والمساحة، فإنه يكتفى بنشر عدد كبير نسبياً من الخزانات أو الحاويات المدفونة في الأرض لتجمیع كافة البهطل السنوي حيث يتم زيارتها مثل هذه المحطات مرة أو مرتين سنوياً. وهذه الأجهزة غير مكلفة ويمكن تصنیعها محلياً بكلفة زهيدة. كما أنها لا تحتاج إلى متابعة وصيانة إلا مرة واحدة في السنة. وهي في نفس الوقت تفطية جيدة لمناطق الصحراء الشاسعة.

٢-٩: مسح وتقييم مصادر المياه السطحية:

١-٢-٩: مقدمة:

من يدير موارد المياه السطحية يحتاج الى نوعين من المعلومات الهيدرولوجية بشكل مبدئي:

الاولى: معلومات أساسية تساعد في اتخاذ قرارات أساسية للمدى البعيد كأن يقرر بناء سداً أو عدم بناءه على سبيل المثال. وأهم هذه المعلومات تتعلق بحجم المياه السطحية الممكّن ان تتوفّر في كل حوض مائي. ولذلك فإن تقييم المياه السطحية الممكّن استثمارها يجب ان تشكّل الخطوة الاولى على طريق اعداد الخطة القومية للمياه.

الثانية: معلومات تساعد في ادارة مصادر المياه المتاحة كادارة خزان مائي في ضوء توقعات محددة لاحتياجات المياه.

والبند الاول فقط هو ما يعني مشروع الخطة المائية في هذه المرحلة. ويلزم لتقدير مصادر المياه السطحية توفير وتحليل معلومات أساسية طوبوغرافية ومناخية وهيدرولوجية يتم على اساسها تقسيم القطر الى مناطق او وحدات ذات خواص مناخية مشابهة، وأهم هذه المعلومات المناخية ما يلي:

(أ) درجات الحرارة وتوزيعها الفصلي مثل معدل درجات الحرارة في كل من فصل الصيف والشتاء؛

(ب) الامطار وتوزيعها الزمني والجغرافي داخل القطر. وبناء على هذه المعلومات تحدد بداية ونهاية السنة المائية في القطر والتي ستتعزّز اليها كافة المعلومات المائية بإعطائها رقمين مثل ٨٦/١٩٨٥ والتي تعني السنة المائية المبتدأة من تشرين أول ١٩٨٥ وحتى أول سبتمبر ١٩٨٦ على سبيل المثال.

وتشكل سجلات محطات الرصد المنشأة على الاودية والانهار المصدر الرئيسي للمعلومات عن حجوم الجريان السطحي في هذه الاودية والانهار بشقيه الجريان الشتوي والجريان الدائم، وكذلك التوزيع الزمني لها. وفي حالة توفر مثل هذه المعلومات فإنها تعتبر الاكثر دقة لعملية التقييم. ولذلك يجب معالجتها بالطرق الاحصائية والاحتمالية للحصول على اقصى قدر من المعلومات والاستنتاجات منها.

اما في حالة عدم توفر مثل هذه المعلومات في أحد الاحوال المائية فإنه لا بد من اتباع طرق غير مباشرة لتقدير كمية الجريان السطحي المتوفّر وذلك اعتماداً على خواص الحوض الطوبوغرافية والمناخية، ومع اختلاف هذه الخواص من حوض الى آخر، فإنه يجب اعتماد طرق مختلفة تتناسب مع هذه الخصائص والظروف. ومن أجل ذلك فإنه لا بد من تقسيم كافة الاحوال الى مجموعات متشابهة يمكن استخدام نفس الطريقة في كل مجموعة. ويكون التقسيم على الاسس التالية:

- توفر سجلات وقياسات حقيقية.
- وقوعها ضمن مناطق مناخية متشابهة.

٢-٩: الامطار

- تحليل معلومات الامطار في المحطات.
- يتم جمع معلومات الامطار عن كافة المحطات من مصادرتين: النشرات الرسمية الصادرة عن دائرة الارصاد الجوية وأية مؤسسات معنية أخرى، وكذلك معلومات الامطار المتوفّرة في ملفات هذه المؤسسات والتي لم يتم اصدارها في نشرات فنية. ويجب ان تشمل هذه المعلومات كميات الامطار اليومية والشهرية والمجاميع السنوية اضافة الى معلومات عن غزارة المطر.
- ومن ثم تقييم هذه المعلومات لمعرفة درجة دقتها وشباثتها.
- ثم معالجتها بالطرق الاحصائية لمعرفة احتمالات التكرار والمتوسطات الحسابية وعدد الايام الماطرة.
- ويجب كذلك دراسة التوزيع الجغرافي لهذه المحطات وكشافته للتوزيع لكل كيلو متر مربع ومقارنتها بالمقاييس العالمية لمعرفة مدى ملائمة التوزيع وكشافته التوزيع لعملية تقييم الامطار.

- وكذلك لا بد من توثيق المعلومات الكاملة عن محطات رصد الامطار
ومنها تشغيلها في كل حوض من الاحواض.

وبعد اكتمال المعلومات يتم رسم الخرائط الكونتورية للامطار في السنوات
المتوسطة والجافة والرطبة لبيان التوزيع الجغرافي لها.

- دراسة التوزيع الشهري للامطار في محطات محددة في كل حوض من
الاحواض.

- دراسة اتجاه التغيرات لبيان الامطار السنوية على المدى البعيد.

- حساب كميات الامطار فوق مساحة كل حوض من الاحواض.

- احتمالية التكرار للامطار السنوية فوق مساحة كل حوض وفوق
القطر.

٢-٣-٩ الجريان السطحي

(١) تقييم واستكمال معلومات الجريان السطحي:

- تحليل وتقييم كامل مجلات الجريان السطحي المسجلة على محطات
الرصد.

- الحصول على تفاصيل هذه المحطات منذ إنشائها.

- تحليل المعلومات ومعالجتها احصائياً للوصول الى المعدلات
اليومية والشهرية والمجاميع السنوية.

- ايجاد العلاقة بين الامطار والجريان السطحي في مختلف الاحواض
للمساعدة في عملية تقييم هذه الممادر على مستوى القطر.

- وفي كثير من الحالات لا تمثل القياسات على محطات جريان الاودية
والانهار الوضع الطبيعي وذلك لأسباب التخزين وراء سدود وتحويل
المياه لاغراض الري وسحبها للاغراض المنزلية. وفي هذه الحالات
يجب اجراء التفحيمات اللازمة على القياسات حسب هذه الاستهلاكات.

(ب) تقدير الجريان الدائم للأودية والأنهار: حيث ان جريان الأودية والأنهار يتتألف من جزئين: الجريان السطحي الشتوي والجريان الدائم المعتمد على الينابيع فانه من الضروري جداً تقييم كل جزء من هذين الجزئين. وأسهل طريقة لتحديد الجريان الدائم هي بواسطة مد منحنى التصريف أثناء فترة الجفاف لطول السنة، كما يمكن تقدير الجريان الدائم برم منحنى فترات جريان النهر او الوادي.

(ج) تقدير الجريان السطحي (الفياضات)، ويمثل هذا الجزء من الجريان المياه الجارية نتيجة مباشرة لسقوط الأمطار. ويمكن تقدير هذا الجزء بعدة طرق منها:

- من منحنى التصريف بعد طرح الجريان الدائم من الجريان الكلي ذلك في حالة وجود سجلات وقياسات،
- بإنشاء علاقة احصائية بين كمية المطر السنوي وكمية الجريان السطحي اعتماداً على السجلات السابقة،
- بإستخدام طرق غير مباشرة اخرى معتمدة على الخواص المناخية والفيسيوجرافية لللحوظ في حالة عدم وجود قياسات،

(د) تقدير الجريان السطحي الكلي: وهو عبارة عن مجموع الجريان السطحي (الفياضات والجريان الدائم).

٤-٢٩ التبخر والنتح:

- يتم جمع المعلومات المناخية التالية من نشرات الارصاد وآية مؤسسات معنية أخرى مثل وزارة الزراعة ووزارة الري ولكافحة محطات الرصد في القطر منذ إنشائها، والمعلومات المطلوبة هي:

- * المعدلات الشهرية لامطار،
- * غطاء الفيوم،
- * سرعة الريح،

- * الضغط الجوي،
- * درجة الحرارة، على التبخر الحقيقي المقام بإستعمال الحوض وكذلك بإستعمال طريقة بيتتشي (Piche)،
- * كما يتم جمع معلومات كاملة عن محطات الرصد وتاريخها.

- يتم حساب معدلات التبخر الشهرية والمجاميع السنوية من الطريقتين المذكورتين أعلاه إضافة إلى حسابها عن طريق معادلة بنمان (Pinman).

- يتم رسم الخرائط الكتورية التي تمثل التوزيع الجغرافي للتبخر ومن ثم يتم حساب كمية التبخر من كل حوض.

٦-٩ الرواسب المحمولة والمنقولة مع مياه الانهار والأودية:

- لا شك بأن هذه الرواسب وتأثيرها على تصميم المشاريع والتخطيط لاستثمار المياه السطحية هي مسألة هامة ولا بد منأخذها بعين الاعتبار، إضافة إلى آثارها البيئية من حيث انجراف التربة المتتسارع نتيجة لنشاطات الإنسان المختلفة. وكذلك يجب مراجعة وتقييم وتحليل المعلومات المتوفرة على حمولات الأودية والأنهار من هذه الرواسب.

- تعتمد حمولات الانهار والأودية من الرواسب على كمية الجريان المائي فيها إضافة إلى تركيز هذه الرواسب في مياه الجريان السطحي، وفي حالة توفر مثل هذه المعلومات فإنه يمكن تقدير الحمولات الشهرية والسنوية لهذه الأودية والأنهار من الرواسب عند أي موقع محتمل إنشاء سد فيه.

- أما في الأحواض التي لا تتوفر فيها مثل هذه المعلومات فإنه يمكن تقدير الرواسب بالمقارنة مع أحواض أخرى مجاورة تتشابه معًا بالخصوص الطوبوغرافية والفيسيوجرافية والمناخية وكذلك اعتماد أعلى على قياسات الرواسب في السدود الموجودة حالياً.

٦-٩ . السدود:

في ضوء التذبذب الفعلى للجريان السطحي في الودية والانهار، فإنه من الضروري إنشاء السدود التخزينية للاستفادة من الجريان الشتوى لهذه الودية والانهار سواء للري، أو لتنمية المياه الجوفية أو لتوليد الطاقة أو غيرها.

- يجب حصر طاقة هذه المشاريع وجمع معلومات وافية عنها من حيث:

- * تاريخ إنشائها وطاقتها التخزينية،
- * مصدر المياه المعتمد عليه،
- * كمية المياه الممكن أن تتحاصل منها سنوياً،
- * الاستعمالات القائمة عليها،
- * حجم الترسيبات الحالية في خزاناتها،
- * إضافة إلى المعلومات التشغيلية عنها وأعمال الصيانة الضرورية لها.

- واعتماداً على تقييم مصادر المياه السطحية واستعمالاتها الحالية في مختلف الأحوال، فإنه يمكن وضع خطة قومية شاملة لكافة السدود والمنشآت الممكنة على كافة الودية والانهار والفوائد المتوازنة منها إضافة إلى ترتيب أولوياتها مع تقدير كمية المياه الممكن ان تتتوفر من كل من هذه المشاريع والدراسات الفنية المطلوب انجازها من أجل الوصول إلى تحقيق هذه المشاريع.

٧-٩ نوعية المياه السطحية:

يجب مراجعة وتقييم كافة المعلومات الأساسية المتوفرة في السجلات وتقارير الدراسات السابقة عن نوعية المياه السطحية ومن ثم وضع برنامج لاستكمال مثل هذه المعلومات عن كافة مصادر المياه السطحية وذلك عن طريق قياسات ميدانية وأخذ عينات للتحليل في المختبرات. ويجب النظر إلى نوعية المياه من حيث صلحياتها للأغراض المعنية على كل مصدر مائي. كما يجب دراسة مدى تلوث هذه المصادر وتبهور نوعيتها وتأثير هذا التلوث على الاستعمالات القائمة والمستقبلية. ومن ثم تحديد الاتجاه العام للتغير في نوعية المياه ومعرفة أفضل الطرق للتقليل من الآثار السلبية المحتملة.

٢-٩ مسح وتقييم مصادر المياه الجوفية:

١-٣-٩ مقدمة:

تشكل عملية جمع المعلومات المتوفرة حالياً وتنسيقها وتوثيقها بشكل مناسب ومن ثم تقييمها وتحليلها الخطوة الأولى في عملية تقييم مصادر المياه. ولذلك فإنه لا بد في بداية مرحلة تنفيذ الخطة من القيام بحملة واسعة على مستوى القطر لجمع كافة المعلومات المتوفرة عن مصادر المياه الجوفية وذلك من خلال الملفات والتقارير السابقة الموجودة في مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بقطاع المياه. ومن ثم تجهيز جداول بالمعلومات المطلوبة لأعداد الخرائط الموضوعية التفصيلية لكل طبقة مائية وحوض مايي. وهذه المعلومات هي:

(ا) معلومات عن الآبار: الرقم، والموقع (الأحداثيات وارتفاع)،
والحوض، وعمق البئر وانتاجية البئر.

(ب) معلومات هيدروجولوجية أخرى: الطبقات المائية وسماتها،
واعماقها، ونسبة المياه فيها، وملوحة المياه، والقدرة
ال النوعية للآبار، ومعاملات النفاذية والتوصيلية ومعامل التخزين
للطبقة المائية.

ومن ثم، يتم تجهيز خارطة الأساس لكل حوض وكل طبقة مائية موقع عليها
الآبار حسب الأحداثيات، وبعضا خطوط الكنتور الطوبوغرافية، والمجاري الرئيسية
للانهار والأودية، وجودة الحوض المائي ومناطق تكشف كل طبقة مائية.

وباستخدام خارطة الأساس والمعلومات الواردة أعلاه يتم تحضير الخرائط
الهيدروجيولوجية الموضوعية.

ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتوفرة حالياً غير كافية لرسم الخواص
الرئيسية للمياه الجوفية في مختلف الطبقات بشكل دقيق. إلا أن هذه الخرائط ستساعد
على عملية تقييم مبدئي لمصادر المياه، كما أنها ستعطي مؤشرات دقيقة عن نوع وكمية
وأماكن المعلومات المطلوب جمعها واستكمالها من أجل عملية التقييم النهائي لمصادر
المياه الجوفية. وفيما يلي العناصر الأساسية الالزامية للتقييم:

- ١- تحديد ووصف الطبقات المائية الحاملة وخصائص أنظمة جريان المياه
الجوفية فيها.

٢- تقييم نوعية المياه في كل طبقة مائية وصلاحيتها لمختلف الاستعمالات، وكذلك مدى تأثير هذه المياه بعمليات التطوير والاستثمار.

٣- دراسة تنمية وحركة وصرف المياه الجوفية في مختلف الأحواض والطبقات.

٤- تقييم الاستخراج الحالي من مختلف الأحواض والطبقات المائية وذلك منذ بداية عملية الاستثمار وحتى الان مع تحديد مواسم وكميات الفيضان لمختلف الاستعمالات.

٥- تقييم الموارنة المائية لكل حوض أو طبقة مائية كما هي في وضعها الحالي آخذين بالاعتبار كافة عناصر الموارنة الطبيعية والناجمة عن نشاطات الإنسان المختلفة. وبناء عليه يتم تحديد الوضع الحالي لكل طبقة أو حوض من حيث وجود عجز أو وفر مائي.

٦- واستناداً على هذا التقييم وآخذين بالاعتبار الاحتياجات المستقبلية يتم تقييم امكانية التوسيع في استغلال المصادر المستقلة حالياً، أو تطوير مصادر مائية جديدة.

٢-٢-٩ موازنات المياه الجوفية في الأحواض المائية:

يتم تحديد أحواض المياه الجوفية (Groundwater Basins) وأنظمة الجريان فيها (Groundwater Flow System)، على أساس الخرائط الكنتورية لمناسيب المياه التي يتم اعدادها لكل طبقة مائية أو حوض مائي. وتشكل خطوط توزيع المياه المستنبطه من هذه الخرائط حدوداً لأنظمة المائية. ويمكن أن تشكل هذه الأحواض المائية أساساً لعداد الموارزنات المائية. ففي كل منطقة موازنة مائية يجب أن يتساوى التصريف مع التنفيذ في الوضع الطبيعي قبل عمليات الاستثمار. أما بعد عملية الاستثمار فيجب ادخال عوامل أو بارامترات أخرى مثل الفيضان والعائد من الفضلات السائلة الزراعية والصناعية والتغير في مخزون الطبقة أو الحوض المائي في معادلة الموازنة المائية.

٢-٣-٩ تصريف المياه الجوفية:

وحيث أنه من الأسهل قياس تصارييف المياه الجوفية بالنسبة لقياس التنفيذ في الكثير من المناطق، فيمكن استعمال التصريف كأساس ومفتاح لتقدير الموازنات المائية في حوض ما. ويشمل تصريف المياه الجوفية ما يلي:

١- التصريف الطبيعي وهو نوعين:

- ينابيع تقام وهي الام،
- ينابيع وتسرب يصعب قياسها،
- التبخر والتنح من المياه الجوفية،
- الجريان تحت السطحي او انتقال المياه الجوفية من حوض الى آخر ومن طبقة الى اخرى.

وفي بعض الحالات يكون التصريف عن طريق الينابيع هو الام ويشكل التصريف الرئيسي. وفي هذه الحالة يعتبر تصريف الينابيع الحد الادنى لتغذية المياه الجوفية، وذلك بعد اعتبار الاستعمالات المباشرة والغير مباشرة على مياه الينابيع.

والمطلوب هنا حساب التصريف الشهري السنوي لكافة الينابيع التابعة لطبقة ما او حوض ما.

٢- الضخ من الآبار:

ويمكن النظر الى هذا الموضوع على انه يتكون من جزئين متباينين ويؤثران بطرق مختلفة على معادلة موازنة المياه الجوفية:

- ا- الضخ من الآبار القريبة من الينابيع نسبياً والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على تصريف الينابيع ويشكل جزءاً من تصريفها.
- ب- الضخ من الآبار الذي لا يؤثر على تصريف الينابيع على المدى المتوسط والبعيد.

وفي عمل الموازنة الجوفية يجب طرح قيمة البند "٤" من تصريف الينابيع الطبيعي قبل بدء الاستثمار بالضخ. أما قيمة البند "ب" فيمكن اضافته الى تصريف الينابيع ليشكل مجموع مصادر المياه الجوفية المتاحة. ويتم حساب كميات الضخ من خلال المسوحات الميدانية.

أما التبخر والنتح من المياه الجوفية فيمكن تقديره من مساحة المنطقة التي تتواجد فيها المياه الجوفية على أعماق مختلفة. وحيث أن هذا الأمر يعتمد على النفاذية في الاتجاه الرأسي والخامة الشعرية للطبقات السطحية التي تتبخر منها المياه، فإن العمق المحدد يعتمد على نوع وخواص هذه المواد السطحية.

وبالنسبة لانتقال المياه الجوفية من طبقة إلى أخرى في نفس الحوض أو من حوض إلى آخر في نفس الطبقة المائية فإنه يمكن تقديره أو حسابه بعدة طرق:

أ- من الدراسات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات والتغيرات التي طرأت في الحوض بناء على ما استجد من معلومات؛

ب- بإستخدام الخرائط الكنتوروية لمناسيب المياه والخصائص الهيدروليكيّة للطبقات المائية وبإستخدام قانون دارسي.

٤-٣-٤ تغذية المياه الجوفية:

يمكن تقدير التغذية الطبيعية للمياه الجوفية لطبقة مائية أو حوض مائي بعدة طرق:

أ- في حالة معرفة وامكانيات قياس وتقدير كافة عناصر الصرف الطبيعي للمياه الجوفية فإن التغذية تعادل مجموع الصرف، مضافاً إليه أو مطروحاً منه التغير في المخزون الجوفي. ولا بد في هذه الحالة الأخذ بالاعتبار السحب المباشر والغير مباشر من اليابس والأبار، مع الأخذ بعين الاعتبار التصريف تحت السطحي للمياه الجوفية إلى طبقات وأحواض مجاورة؛

ب- من معلومات الأمطار ومعدلات الرشح من مختلف الأسطح المنتشرة في مناطق التغذية. ويمكن حساب معدلات الرشح هذه بعدة طرق مباشرة أو غير مباشرة، أو افتراضها بناء على دراسات في مناطق أخرى متشابهة؛

ج- بحساب معدل جريان المياه الجوفية عبر مقطعين متبعدين نسبياً وحساب الفرق بين المعدلين الذي يشكل الزيادة (تغذية) أو النقص (ضخ) في معدل الجريان عبر هذه المنطقة. وتتم الحسابات اعتماداً على الخرائط الكنتوروية لمناسيب المياه الجوفية ومعرفة الخواص الهيدروليكيّة للطبقات الحاملة للمياه.

د - عن طريق انشاء النماذج الرياضية المحاكية وفي حالة معرفة باقي عناصر الموازنة المائية.

وتعزى تفذية المياه الجوفية الى عدة مصادر كما يلي:

(١) تفذية طبيعية

- مباشرة من مياه الامطار،
- غير مباشرة من السيل والانهار وبحيرات السدود،

(٢) غير طبيعية

- العائد من مياه الري ويمكن تقديره.
- العائد من المياه العادمة المدنية والصناعية ويمكن تقديره أيضاً.
- التفذية الاصطناعية للمياه الجوفية
- فقدان من السدود ويمكن حسابه.
- من نشر الفيضانات ويمكن حسابه.

(٣) الانتقال تحت سطحي من طبقة مائية الى اخرى في نفس الحوض او من حوض الى آخر في نفس الطبقة. ويمكن حساب هذا الجزء بالطرق الهيدروليكية او تقديره من معادلة الموازنة المائية.

ويمكن كتابة معادلة الموازنة المائية كما يلي:

$$\text{التفذية} + \text{الوارد} + \text{التغير في المخزون الجوفي} = \text{مجموع التصريف} + \text{المصادر}.$$

وقد تم فيما سبق شرح عناصر التفذية والصرف، اما الوارد والمصادر فالمقصود بهما الانتقال تحت السطحي للمياه الجوفية بين الطبقات والاحواض المجاورة.

٥-٣-٩ تقييم مصادر المياه الجوفية:

يمكن تقرير مصادر المياه الجوفية على أساسين: التفذية السنوية والمخزون.

(ا) على أساس التغذية السنوية:

بعد عمل الموازنات المائية فإن الجريان الكلي للمياه الجوفية في حوض ما يساوي = التغذية + التغير في المخزون. ومن هذا يمكن حساب التغذية الكلية السنوية والتعريف الكلي من الحوض.

ونظراً للعلاقة الوثيقة بين المياه الجوفية وتصريف الينابيع التي تشكل الجريان الدائم لبعض الأودية والأنهار، فإنه يجب اعتبار هذين العنصرين كتابعين لنظام مائد واحد تحاشياً لتكرار الحسابات. ولذلك فإن كمية المياه الجوفية المتاحة عن طريق الآبار تساوي التغذية الكلية للمياه الجوفية مطروحاً منها تصريف الينابيع الحالي، أو الحد الأدنى المطلوب لتصريف الينابيع بناء على الاستعمالات وحقوق المياه القائمة عليها، أضف إلى ذلك أن هناك في الكثير من الأحيان محددات فنية هيdroجولوجية وسياسية وقانونية واقتصادية قد تتحكم في كمية المياه الجوفية المتاحة.

(ب) على أساس المياه الجوفية:

من المعروف أن المخزون الكلي للمياه الجوفية في الكثير من الطبقات المائية أكبر بكثير من معدل التغذية السنوية. بل قد يكون هناك طبقات مائية جوفية لم تعد تتلقى أية تغذية مائية منذ آلاف السنوات إلا أن مخزوناً ضخماً من المياه الجوفية يمكن استغلاله منها لفترة طويلة كمصدر رئيسي، أو كمصدر لدعم أحد الموارد المائية المتعددة المستقلة حالياً. وعلى أية حال، فإنه يلزم لاستثمار هذا المخزون الجوفي معرفة وتقرير كامل المخزون الجوفي، ثم معرفة الكمية الممكن استثمارها على المدى البعيد ضمن المعايير الفنية الهيدروجيولوجية والاقتصادية أو السياسية وكذلك معرفة المحددات لاستثمار مثل هذه الموارد الغير متعددة.

٦-٩ المحددات على استثمار المياه الجوفية:

فيما يلي أهم هذه المحددات:

- ١- النصء في مفهومنا لطبيعة المياه الجوفية وخصائصها وطريقة تجاوبها لتدخلنا في نمط جريانها الطبيعي والآثار الممكّن أن تترتب على هذا التدخل على مستوى الحوض والتي أهمها:

- التأشير على تصريف الينابيع،
- هبوط مناسيب المياه الجوفية،
- تدهور نوعية المياه الجوفية وخاصة زيادة ملوحتها وتلوثها بالفضلات الكيميائية والعضوية الضارة.

ويرجع هذا النقص في فهمنا لمصادر المياه الجوفية غالباً إلى نقص في المعلومات الأساسية والدراسات الفنية.

٢- محدودية التنفيذية السنوية للمياه الجوفية وبالتالي محدودية معدل الاستثمار وخاصة في حالة محدودية المخزون الجوفي لمثل هذه الطبقات المائية.

٣- العمق الكبير إلى بعض الطبقات المائية.

٤- العمق الكبير لمنسوب الفضخ في بعض الطبقات المائية والتي يمكن أن ينتج عن عمق منسوب المياه الثابت وكذلك في الهبوط الكبير في منسوب المياه أثناء عملية الفضخ.

٥- نوعية المياه الجوفية وخاصة ملوحتها، التي تشكل محدوداً رئيسياً لاستعمالاتها لأغراض الشرب أو الري أو الصناعة، وخاصة في الأحواض المحمراوية والطبقات المائية العميقه التي تبعد كثيراً عن مناطق التنفيذية.

٦- وهناك محددات من نوع آخر مثل عدم تواافق توزيع مصادر المياه الجوفية مع التوزيع الجغرافي لمناطق الاحتياجات، الأمر الذي قد يستدعي مشاريع نقل ذات كلفة عالية لهذه المياه.

٧- تغير مكونات وعناصر الموازنة المائية الجوفية بسبب المشاريع المدنية والزراعية والصناعية، الأمر الذي يؤثر على المياه الجوفية من حيث الكم إضافة إلى التأثير على نوعيتها.

٧-٢-٩ مصادر المياه الجوفية المستقبلية:

إن لمشاريع التطوير والاستثمار الحالية والمقترحة تأثيرات مختلفة على عناصر تنمية وحركة وصرف المياه الجوفية. لذلك فإن التقييمات الحالية لمصادر المياه الجوفية قد تصبح غير مماثلة للواقع في المستقبل. وهذا يستدعي رصد عمليات الاستثمار والتطوير وأشارها على عناصر المياه الجوفية المختلفة كماً ونوعاً. وقد تصل إلى درجة خروج مصدر ما عن نطاق الاستعمال نظراً لنضوب المياه فيه أو تدهور نوعية مياهه إلى أن يصبح غير صالح للاستعمال.

إضافة إلى ذلك فإنه لا بد من حصر وتقييم مصادر المياه الجوفية الغير مستفادة حالياً ووضع الخطط اللازمة لاستكشافها وتقييمها وتطويرها.

٤-٩ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على استهلاك واحتياجات المياه

تؤثر الاتجاهات العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن تقدير الاستهادات والاحتياجات المائية في مختلف قطاعات التنمية. ولذلك يجب دراسة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القطر وكذلك على مستوى المحافظات وذلك في قطاعات التطوير السكاني والتطوير الزراعي والصناعي والسياحي وغيرها، مع التركيز على أهم النواحي التنموية لأهم المشاريع والخطط.

ويحتاج ذلك إلى جمع قاعدة معلومات خاصة لكل قطاع وعمل توقعات للمستقبل واستخلاص الاحتياجات المناسبة وتقييم انعكاساتها على الاحتياجات المائية وخطط تطوير مصادر المياه.

وفي هذا المجال يلزم القيام بالنشاطات التالية:

- ١- جمع المعلومات والتشاور مع كافة الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في القطر.
- ٢- مراجعة الدراسات الحالية في هذا المجال.

٣- تحليل الوضع الحالي فيما يتعلق بالمواحي التالية:

- التطور السكاني وتوزيعه الجغرافي في القطر،
- الانتاج الزراعي وتوزيعه الاقليمي في القطر،
- الانتاج الصناعي وتوزيعه الاقليمي في القطر،
- البنية التحتية الفنية (خدمات المياه والكهرباء والنقل)،
- البنية التحتية الاجتماعية (خدمات التربية والتعليم والصحة)،
- أجهزة الادارة والخدمات.

٤- دراسة أهم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية على مستوى القطر والمحافظات وتقدير انعكاساتها على الاحتياجات المائية المستقبلية.

٥- دراسة السياسة المائية في القطر وخاصة سياسة تخصيص حصر المياه بين مختلف قطاعات التنمية والاستعمالات وتأثيرها وامكانية اعاقتها لمختلف مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخاصة في ضوء عدم توافق التوزيع الجغرافي لمصادر المياه ومرافق استعمالاتها واحتياجاتها في مختلف المحافظات والاحواض المائية.

٦- التنبؤ بالتوزيع الجغرافي المستقبلي لمرافق التنمية والانتاج والمراكز السكانية وانعكاساتها على احتياجات المياه والمشاريع الالزامية لها.

٧- دراسة وتقدير امكانات التطوير والتنمية في هذا المجال من حيث معدل النمو الاقتصادي الحالي والمستقبل في مختلف المحافظات وتأثيرها على توفير فرص العمل ومدى مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني.

٨- دراسة سياسة الحكومة واتجاهاتها بالنسبة لتشجيع التنمية الاقليمية وتحديد المعوقات والعوائق التي تعيق ذلك.

٥-٩ الاستعمالات والاحتياجات المائية:

تتلخص أهم الاستعمالات الحالية للمياه في سوريا فيما يلي:

- الاستعمالات المنزلية في المدن والارياد،
- الاستعمالات الزراعية في القطاعين العام والخاص،
- الاستعمالات الصناعية في القطاعين العام والخاص
- توليد الطاقة.

إضافة إلى استعمالات أخرى ذات استهلاك طفيف نسبياً مثل تربية الأسماك والسياحة ومقاييس الموارث.

أما الاحتياجات على المدى البعيد فمن المتوقع أن تظهر احتياجات جديدة ناشئة عن متطلبات الحفاظ على البيئة بشكل عام وعلى البيئة المائية بشكل خاص.

ويجب أن يعتمد تقدير الاحتياجات المستقبلية على أساس تحليل وتفسير المعلومات الحالية عن استعمالات المياه، مع الأخذ بالاعتبار مشاريع التنمية والتطوير المرئية ومعايير ومتطلبات استعمالات المياه المختلفة وكذلك احتمال تلوث بعض مصادر المياه مما يؤثر على صلاحية استعمالها لغرض معين. والمطلوب من هذه الدراسة في النهاية تحديد الاحتياجات المائية السنوية لمختلف الأغراض، وتقدير المصادر الحالية والمحتملة مستقبلاً، والنشاطات المطلوبة في هذا الصدد ما يلي:

١- جمع وتوثيق ودراسة المعلومات المتوفرة عن استعمالات المياه الحالية بما فيها التواحي الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة باحتياجات المياه مثل:

- * احصائيات السكان المتوفرة وتوزيعه الجغرافي،
- * توقعات تعداد السكان وتوزيعه الجغرافي،
- * معدلات الاستهلاك المائي لمختلف الأغراض الحالية والمأجدة،
- * الاستعمالات الحالية والاحتياجات المستقبلية،
- * التوزيع الحالي لاستعمالات المختلفة،
- * مشاريع التنمية الهامة الحكومية والخاصة واحتياجاتها من المياه وتوزيعها على المحافظات،

- * مراكز الاستهلاك المستقبلية وتوزيعها الجغرافي،
- * نوعية المياه وصلاحيتها لمختلف الأغراض حاليًاً ومستقبلًاً،
- * مشاريع التزويد المائي الحالية ومصادرها المائية ومدى صلاحيتها لتفوي بالاحتياجات المستقبلية وأية خطط ومشاريع توسيعية فيها،
- * العوامل التي تؤثر على مشاريع التنمية المختلفة واحتياجاتها من المياه على المدى المتوسط والبعيد، والحوادث والعوائق المؤثرة مثل:

- مصادر المياه المحتملة (كميتها ونوعيتها)
- الاحتياجات المختلفة ومتطلباتها النوعية
- خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- سياسة الحكومة فيما يتعلق بتحديد أولويات الاستخدام لمصادر المياه.

٦٩ اعداد الموازنات المائية:

يجب تقسيم القطر إلى وحدات أو مناطق استعمالات واحتياجات ومصادر مائية من أجل تقييم الوضع المائي الحالي والمستقبلى وتسهيل عملية تطوير وتحسين مصادر المياه لمختلف الاستعمالات وفي مختلف المناطق وكذلك معرفة مناطق العجز والفائض المائي.

ويجب اعتماد الحدود الهيدرولوجية والهيدرولوجية في رسم حدود هذه المناطق، مع الأخذ بالاعتبار، إلى حد ما، الوضع الحالي لإدارة مصادر المياه والتزويد المائي والاستعمالات. ويمكن تقسيم كل منطقة أو حوض رئيسي إلى أحواض فرعية أخرى يمكن أن تشكل أساساً معقولاً لإعداد موازنة مائية فيها. ولا تشكل هذه المناطق والآحواض وحدات للموازنة الهيدرولوجية، بل لموازنة الاحتياجات المائية ومصادر المياه المتوفرة بها.

وتتلخص طريقة إعداد الموازنة في كل حوض على تقدير كل من مصادر المياه المتوفرة ومقارنتها بالاستعمالات الحالية والمستقبلية. وعلى أساس نتائج هذه الموازنات المائية يتم التعرف على مناطق العجز والفائض المائي. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار مصادر المياه غير التقليدية مثل العائد من مياه الري والصرف الصحي. وبإتباع هذا الأسلوب يمكن الوصول إلى الموازنات المائية في عام ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ اعتماداً على تقديرات الاحتياجات والمصادر المتاحة في هذه السنوات.

٧-٩ استخلاص الاستراتيجيات والسياسات المائية:

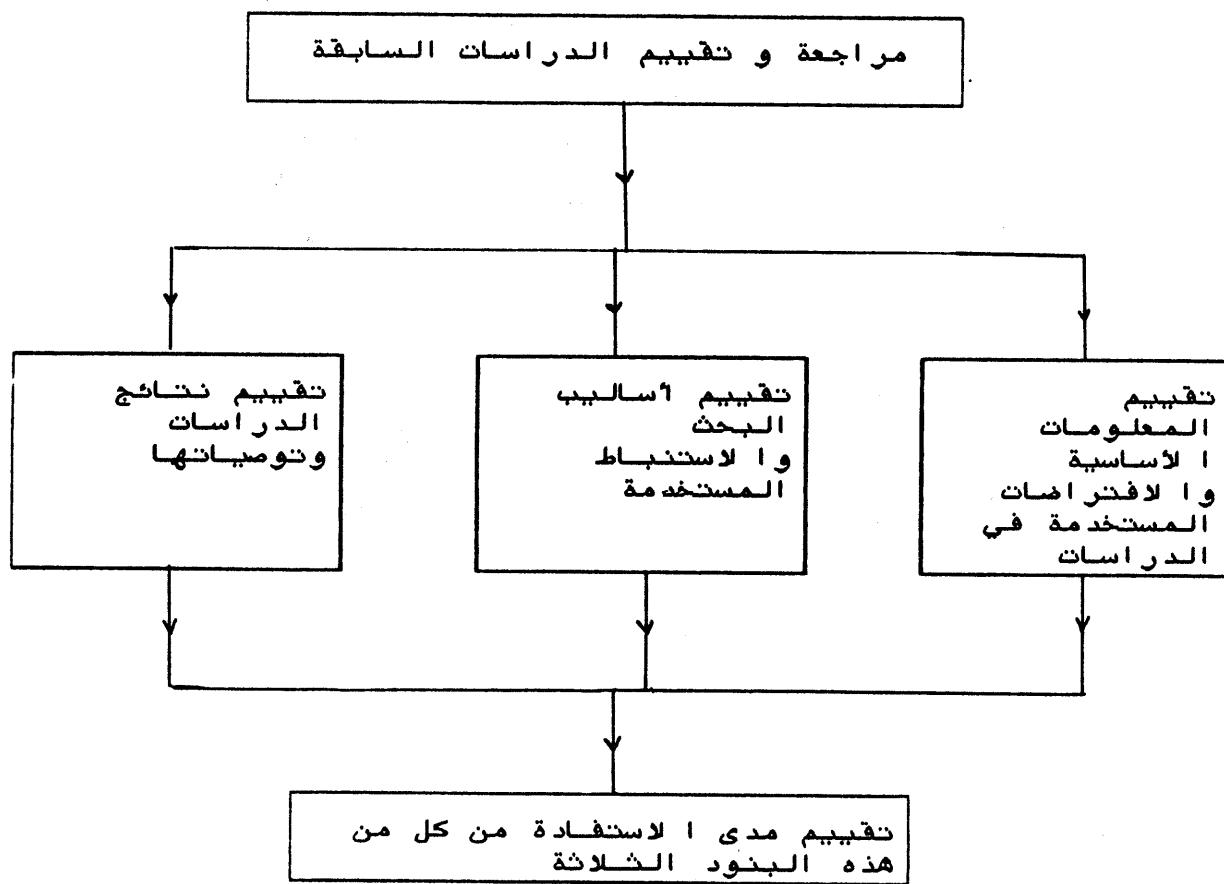
١- أولويات التطوير والاستعمالات

من البديهي ان تعطى الاولوية لاستعمالات مياه الشرب، وبناء عليه يتم اختيار مصادر مياه مناسبة من حيث كميتها ونوعيتها ودرجة اعتماديتها لهذه الاستعمالات، واقامة مشاريع تزويد مائي على أساس دراسة فنية متميزة توفر مرونة كافية في أنظمة التزويد وتغطي باحتياجات المياه في مختلف الفصول وعلى المدى البعيد.

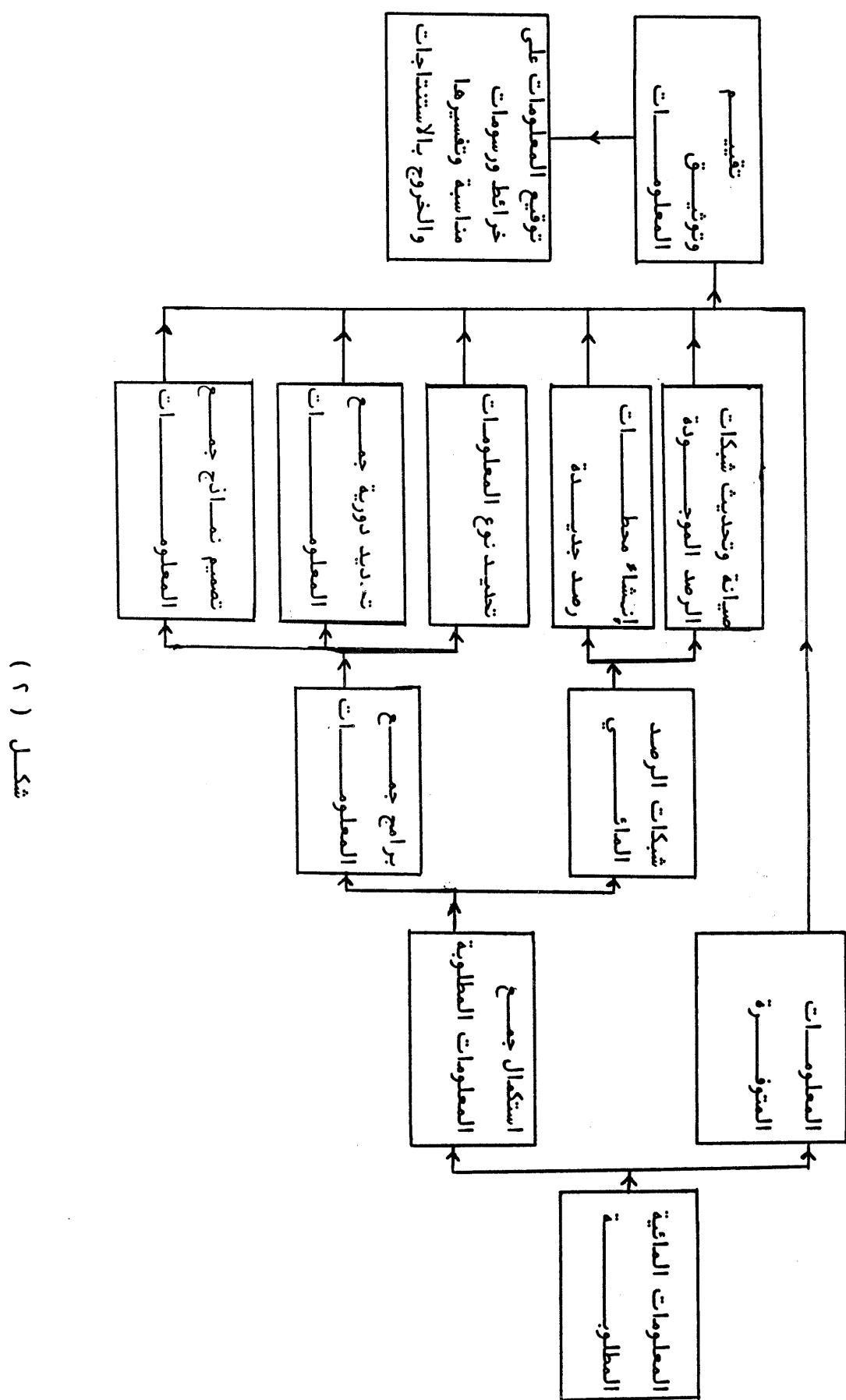
٢- تبني استراتيجيات مناسبة لتطوير وتحسين حصر المياه للاستعمالات المختلفة من المصادر المائية المختلفة، بما في ذلك امكانية تبني مشاريع نقل المياه من حوض الى آخر. وكذلك استراتيجيات لتطوير مصادر المياه المختلفة لتغطي باحتياجات في الوقت المناسب.

٣- اتخاذ سياسة واضحة وصارمة تعمل على حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية من التلوث والانضوب وتشجيع اعادة استخدام المياه لاغراض مناسبة.

٤- اتخاذ ترتيبات ادارية وتنظيمية مناسبة لمتابعة تنفيذ الخطة القومية للمياه، وكذلك لمتابعة تحديد هذه الخطة وقائدة المعلومات المائية.

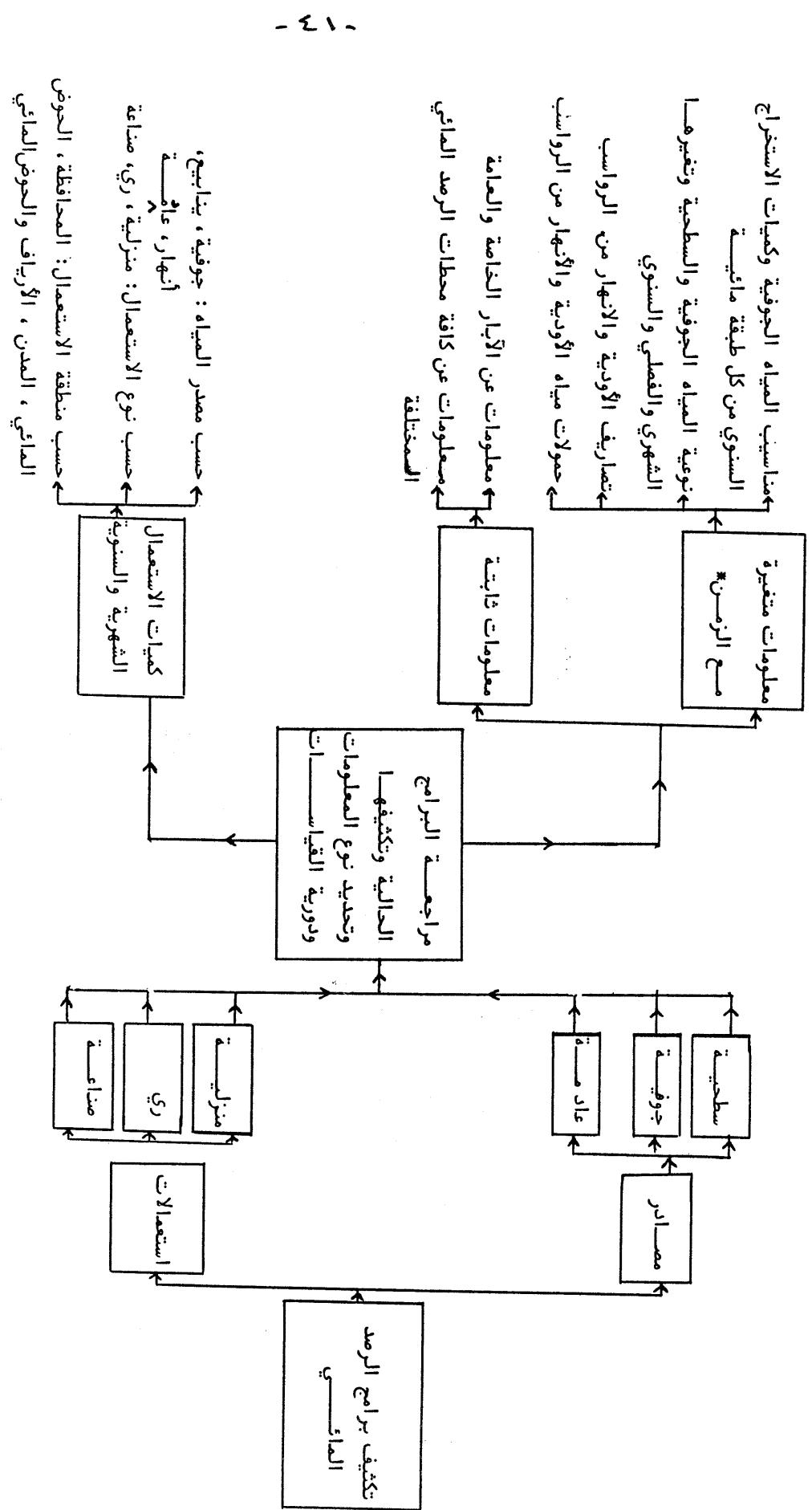


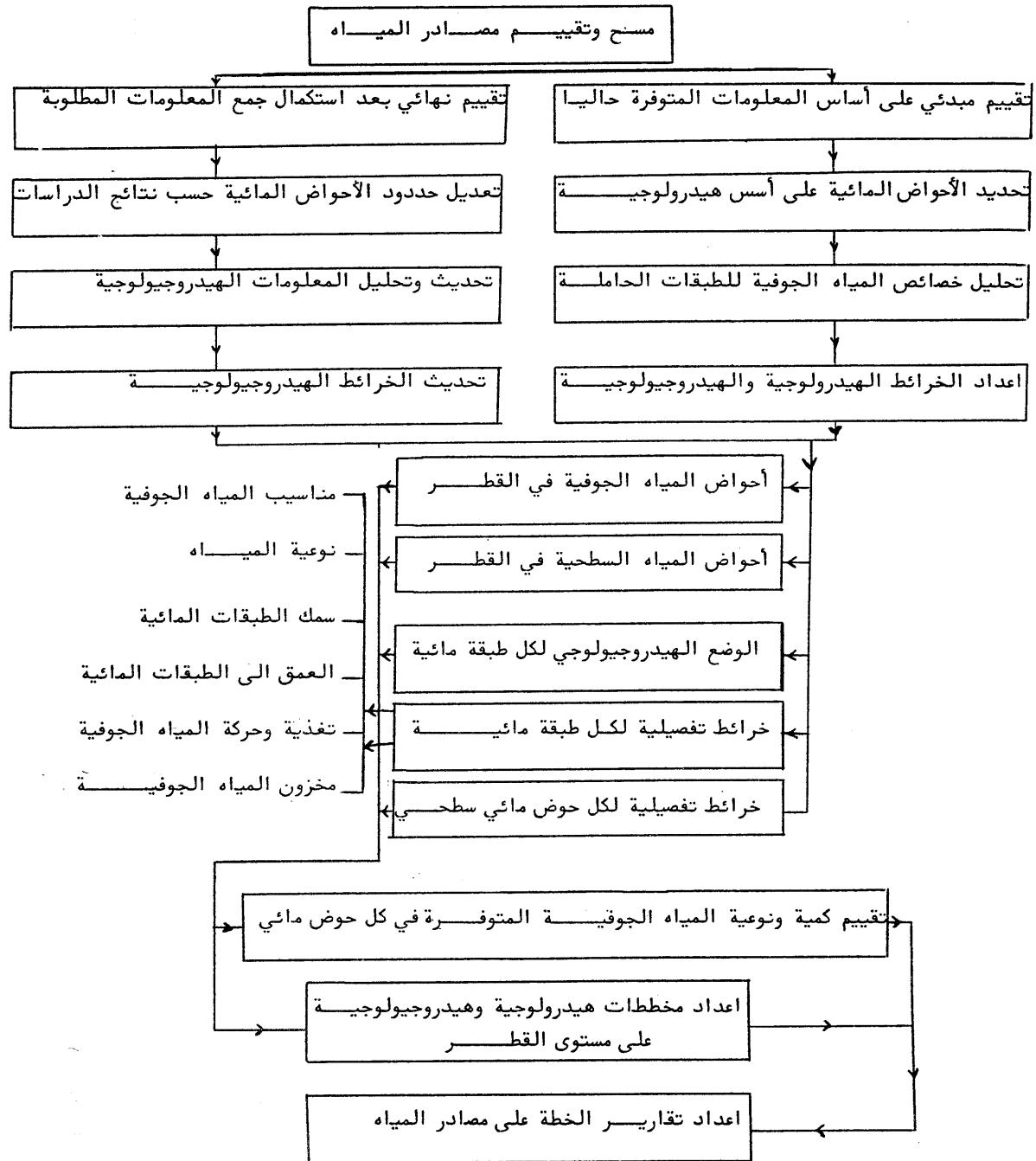
شكل (١)



نمـاذج مختارة لجمـع
وتحليل المعلومـات







TENTATIVE DRILLING SCHEDULE

برنامی حضر ادبی

Well Name	Location	الموقع
Coordinates E	Exp. Depth to S.W.L	مسرب ٤٦٠ المتر عن سطح البحر
N	Ten. Total Depth	العمق المائي المقترن بالبحر
Elevation "	Target Aquifers	الطبقة المائية المطروبة

General Notes:

- ٤٦ -
سجل معلومات الآبار

هوية البئر :

المحافظة الحوض المائي رقم البئر
 اسم مالك البئر الطبقة المائية المستغلة
 الموقع الاحداثيات : خط طول (شرق)
 الارتفاع عن سطح البحر : خط عرض(شمال)
 استعمالات المياه انتاج المياه ، مهجور ، تغذية ، مراقبة ، صرف ،
 استعمالات مياه البئر* : شرب ، ري ، صناعة ، توليد طاقة ، سقاية ماشية ، اطفاء حريق
 تاريخ حفر وانتهاء وبداية استعمال البئر :
 طريقة الحفر: يدوي ، رحوي ، دق اسم معهد الحفر
 عمق البئر النهائي : مجموع طول أنابيب الأكساء والمصافي
تصميم البئر : العمق قطر الحفر قطر الأكساء المصافي : حصة الفلاتر

<u>منسوب المياه أثناء الحفر :</u>	<u>العمق</u>	<u>المنسوب</u>	<u>التاريخ</u>
.....
.....

منسوب الماء النهائي في البئر مقاسا من التي تقع على
 ارتفاع سم فوق سطح الأرض أو م فوق سطح البحر
 تاريخ القياس النهائي

نتائج تجربة الضخ :

انتاجية البئر م/٣ ساعة ، الهبوط في منسوب الماء م ، بعد ساعة ضخ
نوعية المياه : الملوحة ، درجة الحرارة درجة الحامضين
 اللون والطعم والرائحة

الطبقة المائية :

العمق الى الطبقة المائية ، سماكتها العمر الجيولوجي لها
الوصف البيثولوجي للطبقة المائية :
معامل النفاذية / الناقلين

* ملاحظة : بالنسبة لاستعمالات المياه للزراعة يسجل عدد الدونمات التي تروي ب المياه البئر ونوعها :
 تجربة أو محاصيل وبالنسبة للصناعة بسجل نوعها واحتياجاتها اليومية والشهرية . وبالنسبة
 للشرب يسجل اسم المدينة أو البلدة أو المنطقة التي تزود وعدد ساعات التشغيل
 اليومية والشهرية .

WELL COMPLETION REPORT

تقریر امنیتی

WATER LEVEL MEASUREMENTS (Office) فيما يلي ملخص لبيانات المسح Well No.: رقم الآبار
 Project كما يلى
 Location: Town البلدة County المحافظة البلدة/المحافظة
 Map الخرائط
 Owner الملف رقم Depth العمق In. feet; Diam. متر feet/ha
 Aquifer المقدمة Screen الطبق Spec. cap. نسبة التسرب
 Measuring point نقطة القياس Elevation ارتفاع ft. above N.S.L.

- ۸ - ج

مطعة المطر مراقبة مراقبة تقرير

اسم محطة المطر / الرقم /
 المحافظة / الناحية / القة: ١٠١ /
 نوع المقياس / سنوى / يومي / مسجله /
 الفاصل / التاريخ /
 هل حرك المقياس من مكانه المبين على نموذج التأسيس /
 وضح ذلك بالرسم على ظهر هذه الورقة اذا كان كذلك
 يجب بيان المسافة والاتجاه شمال شرق ، غرب ، جنوب وارتفاع اقرب اشجار او ابراج كذلك
 حالة المقياس / السنوي / السنوي /
 الفوهة / القمع /
 الوعاء الداخلي هل ترشح المفاسيل الملحومة
 حالة المخبار الزجاجي المدرج /
 هل حاملة المقياس عمودية /
 هل الفوهة انبقة /
 هل يمكن فك القمع بسهولة /
 ارتفاع الفوهة عن سطح الارض /
 المسجلة / رقمها / نوعها /
 حالة الفوهة / القمع /
 هل يعمل السيفون جيدا ؟ / ادحشه بسكب الماء تدريجيا بالتدريج
 هل الريشة نظيفة وتخطيطها جيد ؟
 هل من اللازم تعديل الريشه ؟
 اخطاء: الساعة / تقدم ب / او تؤخر ب / ساعات / دناءة
 هل الفوهة انبقة ؟ ارتفاعها عن الارض /
 المراقب / هل يحفظ القيمود بشكل منتظم ونظيف ؟
 ملاحظات اخرى /

MONTHLY RAINFALL DATA

خدمات مشتركة - التحريرية والفنوية

حمد العطيل LAT. مطر العرف LONG. اسم المخط

X No record
** Incomplete

— No rain
 () Estimated

Discharge Computation Sheet (Type 1)
 حفظ ملخص التعریف سه ملخص ملخص ملخص ملخص ملخص

River أكوان Water Year السنة المائية
 At الموقع Station No. رقم المحطة

Month	Month									
	D a t e	Daily Mean G. H.	Shift Adj.	Adj. Mean G.H.	Daily Mean Discharge m^3/s	D a t e	Daily Mean G. H.	Shift Adj.	Adj. Mean G.H.	Daily Mean Discharge m^3/s
E/WI	أكتوبر	متوسط المد	الارتفاع	متوسط المد	متوسط التعریف	أكتوبر	متوسط المد	الارتفاع	متوسط المد	متوسط التعریف
1						1				
2						2				
3						3				
4						4				
5						5				
6						6				
7						7				
8						8				
9						9				
10						10				
11						11				
12						12				
13						13				
14						14				
15						15				
16						16				
17						17				
18						18				
19						19				
20						20				
21						21				
22						22				
23						23				
24						24				
25						25				
26						26				
27						27				
28						28				
29						29				
30						30				
31						31				
	Monthly Volume - MC					النهر ملحوظة تتبـع				
	Rating Used					الماء المكمل				

Computed by _____ Checked by : _____

DISCHARGE COMPUTATION SHEET (TYPE 2)

RIVER /WADI

اسم الوراء و النون

WATER YEAR 19

السُّنَّةُ لِلَّهِ

AT

الموقع

STATION NO.

ج ۱۵

Rating Used المرتبة المستخدمة

Computed by: —

Checked by: _____

Computed by

خدمة سيدت التعاريف السنوية والشهرية
(١٩٤٠ - ١٩٤١ - ...)

Station *أكاديمية*
Code *رقم أو رمز المخط* Altitude (m) *ارتفاع* Lat. *ширط*
Long. *فعد العرض*

	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	Mar.	April	May	Jun.	July	Aug.	Sept.
1												
2												
3												
4												
5												
6												
7												
8												
9												
10												
11												
12												
13												
14												
15												
16												
17												
18												
19												
20												
21												
22												
23												
24												
25												
26												
27												
28												
29												
30												
31												
Monthly Total												
Rainy Days												

خداوندیہ سندھ (وادی سندھ، بھارت)

TOTAL FLOW IN MCM

STATION NO. ۱۷۰
کل ملکہ، سندھ

Hydro-logical Year	Oct.	Nov.	Dec.	Jan.	Feb.	March	April	May	June	July	August	Sept.	Total
19..													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													
19 /													

MCM = Millions of cubic metres

† = No records

